

م/الاندماج في سلاسل القيمة العالمية

تشهد العقود الثلاثة الأخيرة، اندماج العديد من البلدان في سلاسل القيمة العالمية، التي تعني بشكل مبسط بتوزيع خطوات أو مراحل إنتاج سلعة معينة بين أكثر من دولة أو شركة. جاء ذلك كنتيجة لعدد من التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي من أهمها:

- 1- ازدياد وتيرة الانفتاح الاقتصادي.
 - 2- تراجع تكاليف الشحن والنقل والاتصالات.
 - 3- الاستخدام الواسع لشبكة الانترنت.
 - 4- تراجع مستويات الحواجز الجمركية والتجارية.
 - 5- اهتمام الدول بتحسين مناخ الأعمال بهدف تشجيع وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - 6- التطور التقني وزيادة عدد مراحل الإنتاج وتعقدها.
 - 7- ارتفاع مستويات المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية.
- ندرج ادناه العوامل المؤثرة في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية:
- تنامي أهمية سلاسل القيمة العالمية إلى ما يشكل حالياً نحو 50 % من حجم التجارة العالمية وفق التقديرات الدولية.
 - ساعد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية البلدان النامية على تحقيق موجات من النمو المتسارع وخفض الفقر وزيادة الإنتاجية.
 - ارتفاع نسبة مساهمة بعض الدول العربية مثل تونس، ومصر، والمغرب، والأردن، ولبنان في سلاسل القيمة العالمية.
 - اهتمام بعض الدول العربية بتعزيز إدماج الشركات في سلاسل القيمة العالمية كوسيلة لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة والشاملة.
 - أهمية تركيز الدول العربية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبطة بزيادة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

أهم مزايا في سلاسل القيمة العالمية

- 1- يختلف أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية من دولة إلى أخرى حسب المكونات السلعية للصادرات في هذه الدول.
- 2- أصبحت الشركات، وخاصة في الدول النامية، التي تشارك في سلاسل القيمة العالمية تسجل مستويات أعلى من الإنتاجية، بالتالي تحقيق دخل أكبر مقارنة بالانخراط في التجارة التقليدية، إضافة لذلك فإن الشركات المندمجة في سلاسل القيمة العالمية تميل إلى توظيف عدد أكبر من النساء مقارنة بالشركات الأخرى مما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 3- يعمل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية على زيادة مستويات الإنتاجية والدخل، نتيجة للسمات التي تتميز بها سلاسل القيمة حيث تدعم العلاقة طويلة الأمد التي تنشأ بين الشركات والمؤسسات، إضافة إلى التخصص المفرط في مراحل إنتاج أو مهام محددة.
- تُعرف سلاسل القيمة العالمية بأنها نمط انتاج موزع على عدد من البلدان، بحيث تخصص كل دولة (أو شركة) في إنتاج جزء معين ولا تقوم بإنتاج المنتج بالكامل لديها، كما تعرف على أنها سلاسل القيمة العالمية بكونها تمثل جميع المراحل والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات والمصانع لإنتاج المنتج النهائي وطرحه في الأسواق بما يشمل مرحلة التصميم، والإنتاج، والتسويق، والتوزيع وانتهاءً بالخدمات المقدمة في مرحلة ما بعد البيع (الصيانة).
- أما بالنسبة لسلاسل القيمة الإقليمية، فهي تعرف أنها تمثل تجزئة وتوزيع لمختلف مراحل عمليات الإنتاج على مستوى النطاق الإقليمي.
- وفي هذا النطاق يمكن التفرقة ما بين سلاسل القيمة الإقليمية التي تركز على الإنتاج الإقليمي وتستهدف الأسواق الإقليمية، وتلك التي تركز على العمليات الإنتاجية المترابطة إقليمياً والهادفة إلى تغذية الأسواق العالمية. فيما تعرف سلاسل القيمة المحلية، على أنها جميع المراحل والأنشطة الإنتاجية، بداية من مرحلة التصميم المنتج حتى الوصول إلى المنتج في شكله النهائي، التي تتم داخل النطاق الجمركي للدولة.

سلاسل القيمة العالمية: الأساس النظري

- تطرقت النظريات الاقتصادية المختلفة إلى موضوع سلاسل القيمة من خلال عدد من النماذج، فعلى سبيل المثال يفسر نموذج ريكاردو قيام التجارة بين الدول على أساس الميزة النسبية والاختلاف في المستوى التقنية، بينما يفترض نموذج هكشر أولين الذي يستند على نموذج ريكاردو أن عنصر التقنية متساوي بين الدول، وأن الميزة النسبية وتخصص البلدان في مراحل التصنيع يتحددان وفقاً للوفرة النسبية لعوامل الإنتاج. لذلك فإن الدولة تخصص في انتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية من حيث عوامل الإنتاج أكثر من غيرها من الدول الأخرى، بالتالي ترتفع صادراتها وتزداد تنافسيتها.

- تعزو النظرية الكلاسيكية الحديثة قيام التجارة بين الدول على أساس اختلاف توافر عناصر الإنتاج والتطور التقني. غير أن هذه النظرية لم تستطيع تفسير قيام التجارة بين الاقتصادات المتماثلة في الهياكل الإنتاجية وتوافر عناصر الإنتاج، مثل ارتفاع معدل نمو التجارة بين الدول الصناعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد حاولت نظرية التجارة الحديثة تفسير التجارة البينية بين الدول الصناعية، بالتركيز على تأثير الاقتصادات ذات الحجم الكبير، واختلاف المنتج، والمنافسة غير الكاملة. انتهت هذه النظرية إلى أن العوائد الكبيرة والمزايدة تعتبر حافزاً للتخصص في إنتاج سلع أو منتجات بعينها، حيث يتمتع الاقتصاد في إنتاجها بميزة نسبية بما يؤدي في النهاية إلى حدوث التجارة بين الاقتصادات حتى لو كان هناك اختلاف في الميزة النسبية بينها.

- مكنت ثورة المعلومات والاتصالات التي شهدها عقد التسعينيات والتخفيضات الملموسة في التعريفات الجمركية الناتجة عن تحرير التجارة، وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات من اتساع نطاق انتشار سلاسل القيمة، وهو ما يفسر تبني أنماط الإنتاج هذه على المستوى العالمي للاستفادة من التخصص ووفورات الحجم الكبير. في حين تشير بعض الآراء إلى أن سلاسل القيمة العالمية تسمح للدول أن تتجه نحو التصنيع والاندماج في النظام التجاري العالمي، من خلال البدء بالدخول في المراحل الأولية للإنتاج على أن تزيد نسبة المساهمة في المنتج وتتطور تدريجياً.

- إن المساهمة في سلاسل القيمة العالمية من الممكن أن تكون مكملية لعملية التصنيع والتغير الهيكلي وذلك في ضوء الاستعانة بالإمكانات والموارد الداخلية لتلك الدول. حيث أن قيام دولة معينة بالتصدير من خلال المشاركة في سلاسل القيمة يساهم في خلق فرص إضافية من اكتساب الخبرات وتنمية القدرات والامكانيات المحلية بما يمكن الدولة من المنافسة عالمياً.

تنامي أهمية سلاسل القيمة العالمية وأثرها الاقتصادي

- نتيجة للتقدم التقني السريع، الذي يشهده العالم في العقود الثلاثة الأخيرة، شهدت سلاسل القيمة العالمية تطوراً كبيراً، حيث باتت تشكل حالياً نحو 50 % من حجم التجارة العالمية وفق تقديرات البنك الدولي.

- أن نشاط سلاسل القيمة العالمية كان سبباً رئيساً وراء موجات النمو المسجلة في عدد من البلدان النامية ومحفزاً أساسياً لانخفاض معدلات الفقر في بعض الدول النامية التي تخصصت وانخرطت بشكل أكبر من غيرها في سلاسل القيمة العالمية. فالأرقام تشير إلى أن تلك السلاسل ساهمت في زيادة مساهمة الدول النامية في إجمالي حجم التجارة العالمي ليصل إلى نحو 47.3% من التجارة الدولية خلال عام 2010، مقارنة مع حوالي 18.5 % بعام 1990.

- تعزى المكاسب الاقتصادية للمزيد من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية إلى أن زيادة حجم التجارة الدولية في السلع الوسيطة مرتبط بشكل مباشر بخلق فرص العمل وتوليد الدخل. كما أنه يوفر وسائل للدول النامية لتنمية قدراتها الإنتاجية، وزيادة مستوى تقدم صناعاتها وتنويعها، إضافة إلى أنه يساعد على تعميق التكامل الإقليمي.

- تشير الدراسات إلى أن نسبة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بمعدل 10% يؤدي إلى زيادة متوسط الإنتاجية بحوالي 1.6% وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 11% و 14%.

الدول العربية وسلاسل القيمة العالمية

- اهتم عدد من الدراسات بتحليل مدى اندماج بعض الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية، فقد أشارت هذه الدراسات إلى أن دول حوض جنوب المتوسط التي تضم كل من الجزائر وتونس ومصر والمغرب والأردن ولبنان شهدت ارتفاعاً في نسبة مساهمة السلع الوسيطة في إجمالي حجم التجارة (خاصة الصادرات) لتلك الدول خلال العقد الأول من القرن الحالي قبل الركود الذي شهدته خلال الأعوام الأخيرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

- أصبحت البلدان اعلاه الوجهة الرئيسية للسلع الوسيطة المنتجة في جنوب شرق آسيا. كما سجلت الصادرات من السلع الوسيطة لهذه الدول نحو 25% من إجمالي صادراتها خلال الفترة (2010-2015)، باستثناء الجزائر. بينما بلغت حصة الواردات من السلع الوسيطة بين 20% و 30% من إجمالي الواردات لهذه الدول.

- شهدت هذه المجموعة من البلدان تعزيز إدماج الشركات في سلاسل القيمة العالمية كوسيلة لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة والشاملة، حيث عمل صناع السياسات في تلك المجموعة في شبكات التجارة والاستثمار والإنتاج العالمية. وأن بعض الدول حققت تقدماً كبيراً في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

أهم المقترحات على صعيد السياسات لتحسين مستويات اندماج الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية.

- 1- التركيز على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على واردات السلع الوسيطة والرأسمالية بما يعزز المكاسب على صعيد الإنتاجية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، بحسب ما تشير إليه أفضل التجارب الدولية ومن أبرزها التجربة الكندية.
- 2- يتكامل مع ما سبق التركيز في نهج مفاوضات تحرير التجارة الدولية والاتفاقيات التجارية الثنائية على دعم التكامل الرأسي فيما بين الدول العربية وبعضها البعض من ناحية وفيما بينها وبين العالم من ناحية أخرى بهدف تعزيز دور سلاسل القيمة العالمية.
- 3- تحسين البيئة والمناخ الاستثماري في الدول العربية بهدف جذب المزيد من التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المنطقة لا سيما تلك التي تستهدف تعميق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.
- 4- اتباع السياسات الهادفة لتحسين مستويات وصول المستثمر المحلي والاجنبي إلى التمويل، وكذلك المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- 5- اتباع السياسات الرامية إلى الحد من الاختلالات في أسعار الصرف.
- 6- أهمية الاستثمار في رأس المال البشري بهدف تحسين مستويات المهارة الفنية والابتكار لدى الخريجين العرب، من خلال اتباع سياسات تعليمية تهدف إلى رفع مستويات جودة التعليم والتدريب والانفتاح على العالم الخارجي حتى تتماشى قدرات الخريجين مع احتياجات أسواق العمل.
- 7- إصلاح المنافذ الجمركية من خلال تطبيق أحدث أساليب التقنية الحديثة إضافة إلى تحسين الإجراءات في تلك المنافذ، وتعزيز هيكل الموانئ وإدارتها، الأمر الذي يؤدي إلى خفض مستويات الوقت والتكلفة.
- 8- تبني المعايير والمقاييس الدولية فيما يخص قبول السلع بالمنافذ الجمركية.
- 9- سن وتفعيل قوانين الملكية الفكرية وذلك لما لها من دور كبير فيما يتعلق بالاندماج في سلاسل القيمة العالمية.
- 10- اتباع السياسات الزراعية الهادفة نحو دمج أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة الزراعية من خلال منحهم بعض الدعم وخاصة في مجال الإرشاد الزراعي والحصول على التمويل.

المصدر/ سلسلة بحثية – العدد السابع/ صندوق النقد العربي.